حاضر في جامعة القدّيس يوسف حول "الشراكة الأورومتوسطية": من برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط
الصفدي: تُحقق الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي في المنطقة

أكد وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي ان "لبنان يتمتع بعلاقات تاريخية مع معظم الدول الأوروبية الكبرى خصوصاً فرنسا وإيطاليا واسبانيا، ولهذه العلاقات أوجه عدة، غنية سياسياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، فبلدان اوروبا هي اول مصدر بضائع للبنان (ما يقارب الـ50% من البضائع المستوردة تأتي من اوروبا بما فيها حوالى 40% من الاتحاد الأوروبي)· أما بالنسبة لصادراتنا من البضائع فهي تقريباً 20% الى اوروبا ومنها 12% الى الاتحاد الأوروبي."
واعتبر الصفدي ان "هناك استعداداً ايجابياً وقوياً لدى المجموعة الأوروبية لمساعدة لبنان في مختلف المجالات، الا اننا لم نستفد كثيراً من هذه الفرص لأسباب سياسية وأخرى تتعلق بنا اكثر مما تتعلق بالمجموعة الأوروبية أو بالشراكة الأوروبية المتوسطية."

كلام الصفدي جاء خلال محاضرة حوال "الشراكة الأورومتوسطية: من برشلونة إلى الاتحاد من اجل المتوسط" ، ألقاها في جامعة القدّيس يوسف.

بعدما تناول الصفدي مسار برشلونة، أوضح ان "نتائجه لم تكن ناجحة لأن اهدافه ووسائله كانت شاملة في توجهاتها، تعتمد في الشكل على ثلاث دعائم اساسية، سياسية وأمنية، اقتصادية ومالية، اجتماعية وثقافية وانسانية"· معتبراً ان "العلاقة مع دول الجنوب تركزت عملياً على القضايا الأمنية كمكافحة الارهاب والهجرة غير الشرعية من دون الاهتمام الكافي بقضايا التنمية، كما ان مسار الشراكة بقي بمعظمه حكراً على الحكومات والمؤسسات الرسمية، متجاهلاً الى حد ما المجتمع المدني او غير الرسمي عامة>· اقتصادياً لم تتجاوز الاستثمارات الخارجية للاتحاد الأوروبي في دول جنوب المتوسط نسبة الـ1% من مجموع الاستثمارات الخارجية للاتحاد، مقابل 6% لاستثماراته في الدول التي هي في طور النمو، هذا مع العلم بأن الأوروبيين قدموا لدول الجنوب حوالى 9 مليارات يورو كاعتمادات مالية ومعونات، بالاضافة الى 10 مليارات يورو كقروض ما بين 1995 و2005 ومع ذلك فان الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين ضفتي المتوسط زادت بدل ان تتقلص، علماً ان اتفاقية الشراكة تضم من خارج الدول الأوروبية الدول الآتية: المغرب، الجزائر، تونس، مصر، فلسطين، الاردن، لبنان، سوريا وتركيا·

بعدها تطرّق الصفدي إلى سياسة الجوار "التي تمّ وضعها عام 2004 لاحياء فعالية الشراكة وهي بمثابة تطوير لمسار برشلونة، انما مع اولويات مختلفة، فالأولويات الجديدة اصبحت القضاء، الحريات والأمن وحقوق الإنسان· يمكن اختصار هذه الأولويات بدولة القانون والحكم الرشيد، واستطراداً زاد الاهتمام بمواضيع إصلاح الأنظمة السياسية والتحديث، تماشياً مع الأولويات الجديدة، وفي الوقت نفسه استمر التركيز على السياسات الاقتصادية الفعالة في نظام اقتصاد اسوق، والهادفة الى تحقيق التنمية المستدامة وتم اعتماد خطط عمل محددة لكل بلد على حدة، حسب أوضاعه ودرجة تطوره· تهدف سياسة الجوار إلى تعزيز مصلحة اوروبا الموسعة في أمنها واستقرارها من خلال تأمين مصلحة جيرانها وذلك بتقريبهم إليها سياسياً واقتصادياً"·

وأوضح الصفدي ان "لبنان وقّع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في حزيران 2002 وأبرمها البرلمان اللبناني والبرلمانات الأوروبية المعنية تباعاً ودخلت حيز التنفيذ في نيسان 2006· ولكي يستفيد لبنان من الإعفاءات والتسهيلات حتى قبل إبرام الشراكة، تمّ التوقيع على اتفاقية انتقالية تقتصر على المسائل التجارية والجمركية والملكية الفكرية· بالنسبة إلى لبنان، فان سياسة الجوار تتيح له تطوير ودعم القدرات المؤسساتية ومكافحة الفساد· المساهمة في رفع انتاجية القطاع العام وتعزيز قدراته· ايجاد بيئة مشجعة للنمو والاستثمار الخارجي· الاصلاح الضريبي، تحسين الادارة الضريبية ومعالجة الدين العام· تعزيز التعاون في مجال الاتصالات، البيئة ومجتمع المعلومات· تسهيل عملية منح سمات الدخول إلى بلدان الاتحاد الأوروبي· تشجيع التبادل الثقافي والعلمي والتكنولوجي عبر برامج متخصصة· اما المواضيع التي تهم الاتحاد الأوروبي بشكل خاص فهي:

تطوير حوار سياسي حول ترسيخ الديمقراطية، استقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان· التعاون في مجال سياسة الأمن والدفاع المشترك· منع انتشار اسلحة الدمار الشامل"·

وأشار الصفدي إلى ان "العمل بسياسة الجوار بدأ مع لبنان في 2007 من خلال عشر لجان تشمل مجالات الاقتصاد والمالية والتجارة والسوق الداخلية والنقل والطاقة والبيئة وحقوق الإنسان والحوكمة والشؤون الاجتماعية والبحث والابتكار والزراعة وتربية الأسماك والجمارك والقضاء والأمن· التزم لبنان بسياسة الجوار فأعدت الحكومة برنامج الاصلاحات في مؤتمر باريس ــ 3، متوافقاً مع متطلبات سياسة الجوار الجديدة· وفي نطاق سياسة الجوار، تمّ تخصيص 187 مليون يورو بشكل مساعدات للفترة 2007 ــ 2010 وموّل الاتحاد الأوروبي مشاريع إصلاحية في لبنان، من اهمها: تخصيص مبلغ 25 مليون يورو لتحسين ظروف المجموعات ذات الدخل المحدود وذلك بدعم التنمية المحلية واستحداث وظائف وتقديم قروض صغيرة· انفاق 37 مليون يورو على مشاريع التنمية الريفية في اكثر من 200 قرية وتمويل مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي أو دعم السياحة· تقديم 30 مليون يورو للمؤسسات العامة المعنية بسياسة الجوار بما في ذلك تقديم خبراء في مجالات القضاء، حماية المستهلك، الجودة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجمارك، الهيئات الناظمة، تعزيز قدرات الشرطة، فضلاً عن مساعدات تقنية لكشف الجرائم بقيمة 7 ملايين يورو"·

وتناول الصفدي في ختام كلمته موضوع الاتحاد من أجل المتوسط، فلفت الى انه "على الرغم من وجود إرادة صادقة من جانب فرنسا والشركاء المتوسطيين، فإن هذا المشروع هو موضع شك واحتمالات فشله قائمة تماماً كما حصل لمسار برشلونة وذلك لأسباب كثيرة اهمها عدم تحديد آليات ومصادر تمويل المشاريع المطروحة· هنا تكمن حلقة من حلقات الضعف بين الجنوب والشمال، فبعدما شهدنا العدوان على غزة كيف يتم اقناع سكان جنوب المتوسط بأن الاتحاد من أجل المتوسط مشروع قابل للحياة؟ ومن المعوقات أيضاً، الفرق الشاسع بين دول اوروبا المتورطة والمؤسساتية بطبعها وعملها، والدول العربية التي هي في طور النمو وقلما تحتكم للمؤسسات· إن لأوروبا مصلحة مباشرة واستراتيجية في الشراكة مع دول المتوسط لتحقيق استقرار سياسي وازدهار اقتصادي في المنطقة، وتوفير اسواق متنامية للمنتجات الأوروبية، وتأمين اسواق منتظمة للطاقة· هذا لا يعني بتاتاً انه لا مصلحة لدول الجنوب وشعوبها في هذه الشراكة، على العكس، فان لها مصالح استراتيجية حقيقية، كتعزيز دولة القانون والنظام الديمقراطي، واحترام حقوق الانسان كما ان لها مصلحة اساسية في تحديث اقتصاداتها، وتفعيل ادائها ووضع مجتمعاتها على مسار التنمية المستدامة"·